

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022

Evaluates the effectiveness of Fiscal Policy in Algeria Stance under Oil and natural Gas Price Volatility: 2000-2022

¹ ط . د بوعرفة أسامة & ² د بودالي بلقاسم

BOUARFA OUSSAMA ¹ & BOUDALI BELKACEM ²

¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، مخبر الصناعة التطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع،

bouarfa.oussama@univ-tissemsilt.dz

² جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، مخبر الاقتصاد الحديث التنمية المستدامة،

prof.boudali.belkacem@gmail.com

تاريخ الاستلام 2024/ 6 /02 تاريخ القبول: 2024/8/05 تاريخ النشر: 2024/9/21

جميع الحقوق محفوظة. هذا المستند هو ملكية خاصة ولا يمكن استخدامه أو نسخه أو توزيعه دون إذن مسبق من المؤلف.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار كل من النفط والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، بالاعتماد على بيانات سنوية بين سنة 2000 و2022. كما تم تحليل تطورا عوائد المحروقات و أثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأيضاً تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تلعب دوراً أساسياً في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوائد النفطية والغازية خلال فترة الدراسة، حيث أنها تتبع سياسة التوسع في فترات انتعاش أسعار المحروقات وتتبع سياسة الانكماش خلال فترة الأزمات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، العوائد النفطية والغازية، النمو الاقتصادي، الجزائر.

تصنيفات JEL: E62، Q40، H50

Abstract: This study aims to investigate the effectiveness of fiscal policy in Algeria amidst the volatility of oil and gas prices in international markets and under the current economic conditions. Employing annual data from 2000 to 2022, the study analyzes the evolution of hydrocarbon revenues and their impact on macroeconomic indicators, as well as the development of government revenues, expenditures, and the budget balance. The findings reveal that fiscal policy in Algeria plays a crucial role in achieving high economic growth rates and is closely linked to oil and gas revenues during the study period. The country adopts an expansionary fiscal policy during periods of rising hydrocarbon prices and a contractionary policy during of economic crises.

Keywords: fiscal policy, oil and gas revenues, economic growth, Algeria.

JEL Classification Codes: E62, Q40, H50

¹ المؤلف المرسل: بوعرفة أسامة، الإيميل: bouarfa.oussama@univ-tissemsilt.dz

المقدمة:

تعد الجزائر من بين الدول النفطية التي تملك احتياطات ضخمة من المحروقات سواء تعلق الأمر بالنفط أو بالغاز الطبيعي حيث تمثل نسبة إيراداتها حوالي 60% من إجمالي إيرادات الميزانية، وهذا أدى بها إلى التوسع في استخدام أدوات السياسة المالية مما تسمح به القوانين والتشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة إيراداتها ونفقاتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد من المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتوفر المدخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، قاد الجزائر منذ سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2000 وحتى سنة 2024، وجعل السياسة المالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهو ما أثر على نجاعتها وفعاليتها خلال فترات زمنية متفاوتة. بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي :

ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة ومعالجة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ تغير أسعار النفط والغاز له دور كبير في التأثير على فعالية السياسة المالية.
- ✓ تساهم العوائد النفطية والغازية في تمويل الإيرادات المالية في الجزائر.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى

- ✓ التعريف بالسياسة المالية وأنواعها ودورها في تحقيق نمو اقتصادي.
- ✓ تطور عوائد المحروقات ومؤشرات الاقتصاد الكلية.
- ✓ العلاقة بين توجهات السياسة المالية والتغيرات في أسعار البترول والغاز الطبيعي.

منهج الدراسة:

تم استخدام منهجين، المنهج الوصفي خاص بالإطار النظري، والمنهج التحليلي تم من خلال تحليل وتقييم مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات من تقارير البنك المركزي، ووزارة المالية، والديوان الوطني للإحصاء والتخطيط.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول فهو الجانب النظري والمفاهيمي ، والمحور الثاني هو تحليل تطور عوائد المحروقات وتأثيرها في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، أما عن

المحور الثالث فتم خلال تقييم فعالية السياسة المالية مقارنتا بتقلبات أسعار الغاز والنفط خلال الفترة الممتدة بين (2000-2022).

المحور الأول : الاطار النظري للسياسة المالية

الاقتصادي كينز يرى أن السياسة المالية أكثر فعالية في احداث التغيرات المطلوبة، من خلال التحكم في الانفاق العام على عكس الاقتصاديين النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية أكثر فعالية في تحفيز النمو ودفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، فالسياسة المالية هدفها تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال البحث عن الموارد لتمويل نفقاتها وكذا البحث عن المصادر لسد عجزها المالي.

أولا تعريف السياسة المالية :

مصطلح السياسة المالية اشتق من الكلمة الفرنسية (Fisc)، وهي تعني خزانة النقود ، وتعني في المعنى الأصلي أنها كل من ميزانية الدولة والمالية العامة (سلامة، 2015)، وتعني أيضا أنها مجموعة من الاساليب التي تعتمد عليها الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية (علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق ، 2012).

وتعرف أيضا بالسياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف انتاج آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ (شريعة)، وهي أيضا استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. وتستخدم الحكومات عادة السياسة المالية لتعزيز النمو القوي والمستدام والحد من الفقر. وقد اكتسب دورها وأهدافها أهمية كبيرة في الوقت الحاضر مع تدخل الحكومات لدعم الأنظمة المالية ، وتحفيز النمو ، والتخفيف من تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة (الجناني، جويلية 2022).

بالمختصر يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة ، ولتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا أنواع السياسة المالية :

تعتمد أنواعها على نظريات الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز ، والتي ترى أن زيادة أو نقصان الإيرادات ومستويات الإنفاق تؤثر على التضخم والعمالة وتدفق الأموال عبر النظام الاقتصادي ، لهذا تم تقسيمها إلى نوعية توسعية وانكماشية.

السياسة المالية التوسعية : أو يطلق عليها السياسة التسهيلية وهي تعني التحكم في النشاط الاقتصادي في حالة الركود أو الكساد المصاحب له تراجع في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) عن طريق خفض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي ، بهدف زيادة الطلب الكلي مما ينتج عنه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل ، وانه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

السياسة المالية الانكماشية : وتعرف أيضا بالسياسة التشددية وتطبق هذه السياسة في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يسبب اختلال في معدل الناتج الاجمالي وبالتالي يكون لنا زيادة في الطلب الكلي وهنا تتدخل الحكومة عن طريق خفض الانفاق العام والرفع من قيمة الضرائب أو كليهما معا (انتساب، 1438) ، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومنه تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

ثالثا دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي :

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهداف المجتمع ، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلالها هي التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي ، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الانفراج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل الكامل ومستوى الأسعار ومنه على مستوى الدخل الوطني ، ولها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية يزداد بواسطتها الناتج الوطني الاجمالي خلال فترة زمنية طويلة.

ولتحليل العلاقة بينها وبين النمو على المدى البعيد ، يجب معرفة مختلف القنوات التي من خلالها يمكن لأدواتها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على الفروع الاقتصادية الثلاثة المتمثلة في التخصيص والتوزيع والاستقرار (جهيدة، 2017)، حيث أن التخصيص وهو عملية تخصيص الموارد المحدودة للاحتياجات المختلفة للاقتصاد. وتشمل هذه الموارد العمل ورأس المال والأرض والموارد الطبيعية. ويجب تخصيص هذه الموارد بكفاءة من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع، ويؤدي التخصيص الكفاء للموارد إلى زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الاقتصاد، والتوزيع يعني به عملية توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، ويجب أن يكون التوزيع عادلاً من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، ويؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، والاستقرار هو حالة من الاستقرار الاقتصادي حيث يكون التضخم منخفضاً والبطالة منخفضة ، ويؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد وبالتالي فإن الاستقرار ضروري لجذب الاستثمار وتحفيز النمو. ولتكون السياسة المالية أكثر فعالية في تحفيز

النمو يجب ترشيد الانفاق العام والتوجه نحو تمويل المشروعات الاستثمارية وتحقيق الادارة الجيدة لعوائد المحروقات على المدى الطويل والعمل على تنوع مصادر الدخل بتحفيز القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة وتعزيز مصداقية النظام الضريبي ، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

المحور الثاني : عوائد المحروقات وأثرها على الاقتصاد الجزائري

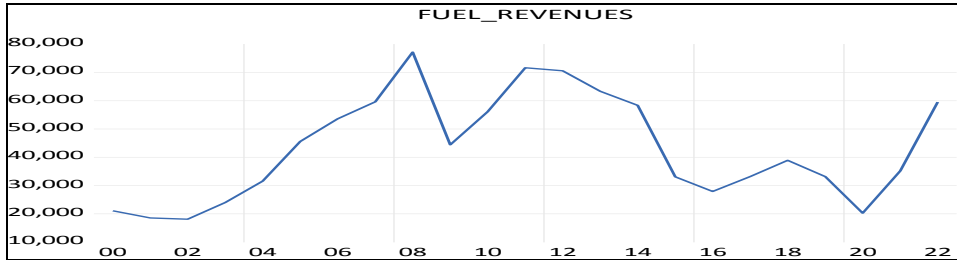
تعد العوائد التي تحصل عليها الدولة بفعل تصدير ثروتها النفطية من بترول وغاز طبيعي أهم مصدر لتمويل المشاريع التنموية ، حيث تساهم هذه الاخيرة في احداث تحولات اقتصادية واجتماعية وكل هذا تحت غطاء السياسة المالية وتوجهاتها.

أولا تطور إيرادات المحروقات في الجزائر:

لقد كان للتحولات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الأسواق الدولية للطاقة تداعيات واضحة على مستوى الانتاج وكمية الصادرات النفطية والغازية للجزائر ، ولعل الجزائر شهدت نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية من حيث تطور عائداتها المتأتية من المحروقات بشكل عام وهذا ما توضحه البيانات السنوية لأسعارها وقيمة الصادرات التي توضح العلاقة الطردية بينهما في مختلف المراحل.

الشكل رقم 01: تطور عائدات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

(الوحدة مليون دولار أمريكي)



المصدر : من اعدا الطالب بالاستعمال برنامج Eviews 12 وبالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

2019-1990

يتبين من خلال الشكل أعلاه التطور الكبير الذي شهدته العوائد خلال مطلع الالفية محققة أعلى مستوى لها سنة 2008 وسبب يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز في الاسواق الدولية حيث بلغ 99.9 دولار للبرميل بالنسبة للبترول الخام و 9.9 للمليون وحدة حرارية بريطانية بالنسبة للغاز الطبيعي ، أما خلال سنة 2009 فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة 35 % نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها تأثير مباشر على قيمة العائدات فقد تراجعت

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022

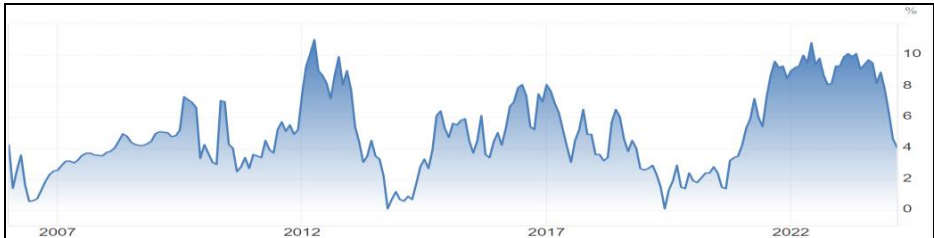
إلى 44415 مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها 17% ، وبعدها وخلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2013 نلاحظ التحسن في تطور الإيرادات نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي والذي نتج عنه ارتفاع في أسعار النفط الخام حيث بلغ 112.9 دولار للبرميل نهاية سنة 2011، ولم يستمر الوضع طويلا حتى حدثت أزمة طاقوية عالمية سنة 2014، أدت الى انخفاض الأسعار والتي أدت بدورها إلى انخفاض العائدات إلى 27917.5 مليون دولار نهاية سنة 2016، ثم بعد ذلك يأتي الانخفاض الكبير سنة 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية (COVID 19) التي أدت بدورها إلى توقف الانتاج والطلب العالمي على الطاقة الأحفورية حيث انخفض سعر برميل النفط الى أدنى مستوياته وبلغ 42.1 دولار للبرميل والغاز الطبيعي إلى 4.9 دولار للمليون وحدة الحرارية البريطانية ، ثم عاد التعافي التدريجي للأسعار ومنه للإيرادات وذلك مع تعافي العالم من الوباء. ومنه يتبين عدم استقرار العوائد من المحروقات الذي ينتج عنه عوائق تتعرض عمل السياسة المالية خلال الأمد الطويل والقصير ، مما يستلزم المزيد من العقلانية في تسيير وإدارة الثروة النفطية والغازية ، فالتقلبات في الإيرادات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعارها يشكل مشكلة كبيرة تواجه جل الدول النفطية ومن بينها الجزائر ، ولمواجهة هذه التقلبات يستلزم توجيه الإيرادات منها إلى تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية لتطوير القطاعات الانتاجية والخدماتية وأيضا ادخال جزء منها وإعادة استثمارها مستقبلا.

ثانيا أثر عوائد المحروقات على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري :

تمثل العوائد المالية النابعة عن تزايد صادرات النفط والغاز الطبيعي محركا أساسيا لعملية التنمية في الجزائر ، حيث تلعب إيراداتها دورا هاما في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وأيضا في تمويل الميزانية العامة للدولة ، وفي تكوين الاحتياطي من العملات الأجنبية وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل مدى تأثير هذه العوائد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1. التضخم : يعد تحقيق استقرار الأسعار والتحكم فيها هدف من بين الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الجزائرية ، ومن أجل ذلك سيتم عرض معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006-2022)



بوعرفة أسامة & د بودالي بلقاسم

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن معدل التضخم في الجزائر غير مستقر خلال الفترة 2005 و2023 وله علاقة مباشرة مع فترة الأزمات الطاقوية والتغير في أسعار الطاقة التي بدورها تأثر على العوائد المتأتية منها ، حيث سجلت أعلى قيمة للتضخم في الجزائر في شهر أفريل 2011 بقيمة 11% وأدنى قيمة كانت في جوان 2019 بـ 0.1 %، كما أن ارتفاع أسعار البترول يقود بدوره إلى ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول الصناعية مما يؤثر على أسعار المنتجات والسلع النهائية التي تؤدي إلى حدوث تضخم ، وكذلك تزايد الإيرادات من الطاقة يؤدي إلى تزايد حجم العملات الأجنبية داخل البلد ، ومنه توسع القاعدة النقدية من خلال تحويلها إلى عملات محلية ، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يسرع من وتيرة ارتفاع معدل التضخم (مروان، 2022)، ومنه نستنتج أن العلاقة بين معدل التضخم و تقلب أسعار المحروقات هي علاقة طردية ، نتيجة ما يسمى بالتضخم المستورد.

2. الدين الخارجي : الجزائر من بين الدول التي عانت من المديونية الخارجية لعقود من الزمن نتيجة ضعف القدرة الانتاجية والادخارية ، وسنعرض في الجدول الموالي تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2022.

الجدول رقم 01 : تطور رصيد الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2022

(الوحدة : مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الدين الخارجي	25.3	22.6	22.6	23.5	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الدين الخارجي	5.68	5.68	4.40	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
رصيد الدين الخارجي	4.00	3.83	3.44	3.07	3.03				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستعانة بتقارير البنك المركزي من 2000 وحتى سنة 2022.

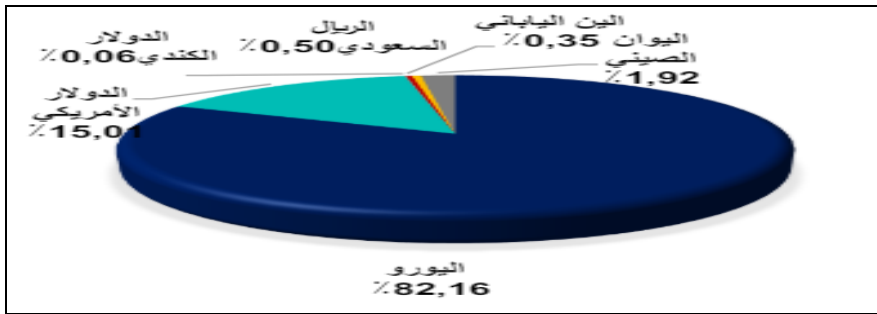
خلال سنوات الالفين عرف الدين الخارجي للجزائر انخفاضا وتحقيق مستويات لم يتم تحقيقها خلال القرن الماضي فقد انخفض من 25 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.03 مليار دولار سنة 2022، فقد سمح ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري في الأسواق الدولية إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص من جل ديونها الخارجية ، وبلغ أدنى مستوى لقيمة الديون 3.02 مليار

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022

دولار سنة 2015 وارتفاعا طفيفا ليصل إلى 4 مليار \$ نهاية سنة 2018، وهذا راجع إلى الاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية.

أما في ما يخص الدين الخارجي حسب العملات ، فإن عملة اليورو أخذت حصة الأسد بنسبة 82.16% ، مقابل الدولار الأمريكي الذي انخفضت نسبته إلى 15.01% ، فيما بقيت حصة العملات الأخرى تتراوح بين نسب منخفضة وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: هيكل الدين الخارجي حسب العملات نهاية سنة 2022



المصدر: بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2022 ، الوضعية المالية الخارجية، ص 92

وكخلاصة للعلاقة بين الدين الخارجي والإيرادات النفطية والغازية نستنتج أن الفوائض المالية المحققة جراء ارتفاع أسعارها التي سافت إلى ارتفاع المداخيل ساهمت في القضاء على المديونية الخارجية وخفضها إلى أدنى المستويات ، وهو ما يعبر عن العلاقة العكسية بينهما ، وكذلك تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية أدى إلى إطلاق العديد من البرامج التنموية أهمها برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) الذي ساهم إلى حد كبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد نجاعة وفعالية السياسة المالية.

المحور الثالث : تحليل وضعية السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي

إن فعالية السياسة المالية واستقرار معدلات العجز الموازي متعلق إلى حد كبير بالإيرادات العامة للدولة ، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها على الربح كمورد أساسي لإيراداتها المالية يدل على أن هناك ارتباط وثيق بين تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والزيادة في حجم عوائدها ونفقاتها على التوالي ، ووفقا لهذا المنطلق سنتطرق إلى تحليل انعكاسات تقلبات أسعار كل من البترول الخام والغاز الطبيعي على الإيرادات العامة للجزائر وكذلك على تطور نفقاتها وعلى سياسة العجز الموازي .

أولا انعكاسات تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على الإيرادات العامة للجزائر:

بوعرفة أسامة & د بودالي بلقاسم

يأتي جزء كبير من الإيرادات العامة للجزائر عن طريق الجباية البترولية ، هذا ما يجعلها مرتبطة بتقلبات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي التي تتميز بعدم الاستقرار وتقلباتها المفاجئة ، هذا ما يقودنا إلى تحليل تطور الإيرادات في ظل تقلبات الأسعار.

الجدول رقم 02: تطور الإيرادات العامة للجزائر تبعا لتطور أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	الإيرادات العامة الاجمالية	اسعار البترول الخام (US \$ par baril)	أسعار الغاز الطبيعي (US \$ par million de BTU)
2000	1213.2	364.9	1578.1	28.5	2.7
2001	1001.4	488.5	1505.5	24.8	3.0
2002	1007.9	595.2	1603.3	25.2	2.4
2003	1350.0	616.4	1966.6	29.0	3.1
2004	1570.7	649.0	2226.2	38.7	3.5
2005	2352.7	724.1	3082.5	54.6	4.9
2006	2799.0	840.5	3639.8	65.7	6.3
2007	2796.0	883.0	3687.7	74.8	6.5
2008	4088.6	1101.5	5190.4	99.9	9.9
2009	2412.7	1259.4	3672.9	62.2	6.6
2010	2905.0	1487.8	4392.9	80.2	8.4
2011	3979.7	1723.7	5703.4	112.9	10.1
2012	4184.3	2155.0	6339.3	111.0	11.3
2013	3678.1	2279.4	5957.5	109.5	10.5
2014	3388.4	2349.9	5738.4	100.2	10.0
2015	2373.5	2729.6	5103.1	53.1	6.5
2016	1781.1	3261.1	5042.2	45.0	4.3
2017	2177.0	3870.9	6047.9	54.1	5.1
2018	2887.1	3939.7	6826.9	71.3	6.5
2019	2668.5	3933.1	6601.6	64.4	6.8
2020	1921.6	3719.4	5640.9	42.1	4.9
2021	2609.2	3971.0	6586.6	72.7	5.2
2022	5657.7	3809.6	9467.3	103.7	14.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2000-2022.

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022

مع مطلع سنوات 2000 عرف الاقتصاد الجزائري ما يسمى بمرحلة الانعاش الاقتصادي أو مرحلة الوفورات المالية وهذا راجع أساسها إلى الاستقرار الذي عرفته أسعار الطاقة الغير متجددة بالدرجة الاولى وإلى الاصلاحات في النظام الضريبي ، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه ، حيث ارتفع اجمالي الإيرادات من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 5190.4 مليار دج نهاية سنة 2008، نتيجتا لتحسن سعر البترول الخام والغاز الطبيعي حيث ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل إلى 99.9 دولار للبرميل وسعر الغاز من 2.7 إلى 9.9 للمليون وحدة حرارية بريطانية وهو ما ساهم في رفع الإيرادات النفطية الغازية من 1213.2 مليار دج إلى 4088.6 مليار دج ونسبة مساهمة بلغت 74% في اجمالي الإيرادات ، أما في ما يخص الإيرادات خارج المحروقات فبلغت نسبتها 21% وهي نسبة ضعيفة وتتكون من الضريبة على المداخل والأرباح والضريبة على الأجور وضرائب على السلع والخدمات.

وفي سنة 2009، عرفت الإيرادات العامة تراجع بقيمة 1517.5 مليار دج مقابل سنة 2008 ومعها إيرادات الطاقة التي انخفضت بنسبة 40.98% بسبب الازمة المالية العالمية التي حدثت نهاية سنة 2008 والتي بدورها كان لها تأثير مباشر على انخفاض أسعار المحروقات في كل الأسواق الدولية ، حيث انخفض سعر البترول الجزائري صحاري بلاند إلى 62.2 دولار للبرميل وسعر الغاز الطبيعي إلى 6.6 للمليون وحدة حرارية بريطانية ، وخلال نفس السنة ارتفعت إيرادات خارج المحروقات إلى 1259.4 مليار دج بسبب الرفع في قيمة الضريبة على الدخل والسلع والخدمات ، ومع حلول سنة 2010 وإلى غاية نهاية سنة 2014 بدأت الأسعار تعرف تصاعدا وانتعاشا حيث ارتفع سعر البرميل من 80.2 دولار حتى فاق عتبة 100 دولار للبرميل وهو ما ساق إلى ارتفاع الجباية النفطية من 1487.8 إلى حوالي 2349.9 مليار دج بنسبة تزايد قدرها 36.68%.

وبحلول شهر سبتمبر من سنة 2014 بدأت أسعار البترول تتراجع شيئا فشيئا ، حيث انخفض سعر برميل النفط الخام من 100.2 إلى 45 دولار نهاية سنة 2016 بنسبة انخفاض فاقت 50% ومعها سعر الغاز الطبيعي في الأسواق الفورية ، بسبب التوترات الجيوسياسية في منطقة أوكرانيا وفرض عقوبات على روسيا ، واستمرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الحفاظ على مستويات الانتاج المرتفعة وكذلك اكتشاف الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع عوائد الجباية النفطية والغازية للجزائر إلى 1781.1 مليار دج مقابل 4184.3 مليار دج سنة 2012 ومعها تراجع الإيرادات العامة ، أما خلال سنوات 2017 وحتى سنة 2022 عرفت الإيرادات الاجمالية ارتفاعا بقيمة 3419.4 مليار دج أي ما

بوعرفة أسامة & د بودالي بلقاسم

يعادل نسبة 36.11 % باستثناء سنة 2020 التي عانى فيها العالم من جائحة كورونا التي أدت إلى توقف الاقتصاد العالمي وإلى انخفاض الطلب على الهيدروكربونات حيث انخفض سعر برميل خام غرب تيكساس إلى مستويات ما دون الصفر ، وفي فيفري 2022 وبسبب الغزو الروسي لأوكرانيا وتزايد الطلب على الغاز الجزائري أدى إلى ارتفاع سعره إلى 14.5 MBTU وهو يمثل أعلى سعر له طول فترة الدراسة مما أدى إلى زيادة الإيرادات مما يسمح بتمويل جميع النفقات الحكومية.

وكخلاصة لانعكاسات تقلبات أسعار كل مت الغاز والبتروول على السياسة المالية للجزائر ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتزايد الأسعارها ومنه نستنتج أن أي زيادة تؤدي إلى ارتفاع في الإيرادات النفطية والغازية ومنه في الإيرادات الاجمالية للميزانية.

ثانيا تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي:

النفقات العامة في الجزائر تمثل دورا هاما في اقتصادها ، حيث تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل عام من خلال بعث برامج تنمية اصلاحية وخاصة مع دخول الالفية الجديدة بهدف تطوير الاقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الاقتصادي ، لكن وباعتماد الجزائر على إيرادات الجباية النفطية جعلها عرضة لتقلبات أسعارها في الأسواق ، وبغية معرفة تطور النفقات العامة سنقوم بتحليل العلاقة بينها وبين التغيرات في أسعار كل من النفط والغاز الطبيعي ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : تطور النفقات العامة للجزائر تبعا لتطور أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الاجمالية	اسعار البترول الخام (US \$ par baril)	أسعار الغاز الطبيعي (US \$ par million de BTU)
2000	856.1	321.9	1178.1	28.5	2.7
2001	963.6	357.3	1321.0	24.8	3.0
2002	1097.7	452.9	1550.6	25.2	2.4
2003	1122.7	516.5	1639.2	29.0	3.1
2004	1250.8	638.0	1888.9	38.7	3.5
2005	1245.1	806.9	2052.0	54.6	4.9
2006	1437.8	1015.1	2453.0	65.7	6.3
2007	1674.0	1434.3	3108.6	74.8	6.5
2008	2217.7	1973.2	4191.0	99.9	9.9
2009	2300.0	1946.3	4246.3	62.2	6.6
2010	2659.0	1807.8	4466.9	80.2	8.4

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي
خلال الفترة 2000-2022

10.1	112.9	5731.7	1934.5	3797.2	2011
11.3	111.0	7058.1	2275.5	4782.6	2012
10.5	109.5	6024.1	1892.6	4131.5	2013
10.0	100.2	6995.7	2501.4	4494.3	2014
6.5	53.1	7656.3	3039.3	4617.0	2015
4.3	45.0	7383.6	2792.2	4591.4	2016
5.1	54.1	7282.6	2605.4	4677.2	2017
6.5	71.3	7732.1	2918.4	4813.7	2018
6.8	64.4	7741.3	2846.1	4895.2	2019
4.9	42.1	6902.9	1893.5	5009.3	2020
5.2	72.7	7428.7	1984.5	5444.1	2021
14.5	103.7	9660.0	2086.3	7573.7	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة المالية وبنك الجزائر

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار المحروقات ، شرعت الجزائر منذ سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة وحتى سنة 2024 والتي تمثلت في خمسة برامج تنموية ، والملاحظ من الجدول أعلاه تزايد إجمالي النفقات طول الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2022 مع الانخفاض الطفيف خلال فترة الازمات الاقتصادية الناجم عنها تذبذب في سعر النفط والغاز الطبيعي ، وتقسم النفقات إلى قسمين أولا نفقات التسيير التي ارتفعت من 856.1 مليار دج سنة 2000 إلى 7573.7 مليار دج سنة 2022، بسبب الارتفاع في سعر البترول الخام والغاز الطبيعي الذي بلغ 103.7 دولار للبرميل مقابل 28.5 سنة 2000، أما عن نفقات التجهيز فهي الأخرى ارتفعت من 322 مليار دج إلى 3039.3 مليار دج سنة 2015 بسبب التوسع في البرامج الاستثمارية العمومية.

وعن البرامج الاستثمارية فأهمها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي خصص له مبلغ 7.2 مليار دولار ، وأيضا خصص مبلغ 114 مليار دولار لبرنامج دعم النمو خلال الفترة ما بين 2005 و2009 وقسم إلى أربع قطاعات أساسية تمثلت في قطاع الخدمات العمومية والإدارة الذي خصص له نسبة 20% من مجموع المبلغ ، وقطاع التنمية البشرية بنسبة 15% وقطاع الهياكل القاعدية بنسبة 22% وآخر قطاع هو الاقتصادي وتحسين ظروف الاسكان والمعيشة بنسبة 40%، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014 خصص له مبلغ 286 مليار دولار وقسم إلى ثلاثة قطاعات تمثلت في برنامج التنمية البشرية بنسبة 45.7%، وبرنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 39.5%، وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.5% التي شملت كل من الفلاحة والتنمية الريفية ودعم القطاع

الصناعي العمومي والتوجه نحو خلق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية ، أما عن البرنامج الممتد من سنة 2015 وحتى سنة 2019 فهو مخطط خماسي رصدت له الدولة الجزائرية نحو 262 مليار دولار ، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن ، التربية ، الصحة ، الماء ، الكهرباء وغاز المدينة ، وآخر برنامج نحن نسير فيه حاليا هو برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2020 وحتى سنة 2024، هو برنامج حكومي أطلقه السيد رئيس الجمهورية ضمن التزاماته الـ 54 لبناء جمهورية جديدة ، يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع ، كل هذا من أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي (الأول، 2022).

من خلال تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر نستنتج أنها ارتبطت بتطور أسعار كل من البترول والغاز الطبيعي، حيث نلاحظ في السنوات التي بلغ فيها سعر البرميل ذروته ارتفعت النفقات العامة أيضا ، وهذا يدل على أن الجزائر انتهجت سياسة مالية توسعية في ظل الانفراج المالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات بهدف دعم التنمية والنمو الاقتصادي ، وكذلك تنمية احتياطها من الصرف الأجنبي والسعي إلى تنوع اقتصادها من خلال تعزيز قطاعات مثل الزراعة والتصنيع والسياحة والطاقة المتجددة ، حيث استحدثت وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ، و نفذت إصلاحات ضريبية مختلفة لتعزيز تحصيل الإيرادات وتحسين بيئة الأعمال ، وشملت هذه الإصلاحات تبسيط الإجراءات الضريبية.

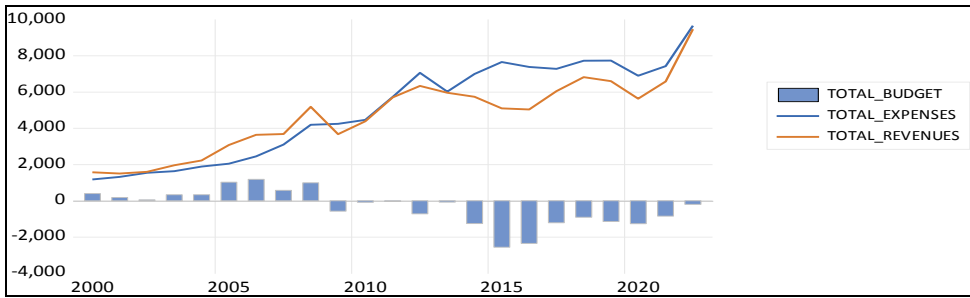
ثالثا تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي وأثرها على سياسة العجز الموازي للجزائر:

يعد رصيد الميزانية العامة مؤشرا على صحة الاقتصاد الوطني. فالفائض المالي يدل على قوة الاقتصاد بينما يشير العجز إلى وجود مشاكل اقتصادية تتطلب معالجة ، ويتطور رصيد الميزانية تبعا لتطور العائدات العامة التي تشكل الجباية البترولية جزء كبير منها في الاقتصاد الجزائري ، وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة لقطاع الطاقة وتقلبات أسعارها في تمويل الميزانية العامة للجزائر ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليار دينار جزائري

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12 وتقارير بنك الجزائر.

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه يتبين أن رصيد الميزانية ينقسم إلى مرحلتين خلال طول فترة الدراسة ، المرحلة الأولى من سنة 2000 وحتى نهاية سنة 2008، حيث سجل فيها رصيد الميزانية فائض بلغ ذروته سنة 2006 بقيمة 1186.9 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية الطاقوية التي بلغت 2799 مليار دج مقابل 840 مليار دج إيرادات خارج قطاع المحروقات ، وبالتالي أدت إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة التي بلغت 3639.8 مليار دج وهذا ما أدى بالحكومة إلى بعث المزيد من المشاريع الاستثمارية والتنموية ، أما المرحلة الثانية فهي من سنة 2009 وحتى سنة 2022 التي سجل فيها رصيد الميزانية عجز متواصلا وبنسب متفاوتة وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض في عوائد النفط والغاز الطبيعي جراء الازمتين العالميتين أزمة 2008 وأزمة 2014، حيث انخفضت من 4088.6 مليار دج سنة 2008 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016 بنسبة انخفاض قدرت بـ 56.43% خلال ستة سنوات.

وفي سنة 2015 قدر العجز في الميزانية بـ 2553.2 مليار دج، وهو عجز أكبر من ذلك المسجل خلال الصدمة الأولى سنة 2009، كما ارتفعت النفقات العمومية إلى 7656.3 مليار دج وبالأخص نفقات التجهيز ، وخلال سنوات 2017 وحتى سنة 2022 نلاحظ أن العجز في انخفاض مستمر حيث سجل 192.7 مليار دج نهاية عام 2022 بسبب توجه الحكومة إلى تنويع إيراداتها من خلال التنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والطاقت المتجددة والزراعة بهدف تحقيق الأمن الغذائي و الطاقوي وكذا الأمن الصحي وهذا ما أكدته المبالغ المحصلة خارج المحروقات حيث بلغت 3933.1 مليار دج نهاية سنة 2019 ، وأيضا الانتعاش الكبير الذي شهده سعر الغاز الطبيعي بسبب تزايد طلب الاتحاد الأوروبي .

وكخلاصة يتبين لنا من خلال العجز المتواصل وخاصة سنوات 2014 وحتى سنة 2017، أن السياسة المالية في الجزائر هشة وأن ارتباطها بعائدات البترول والغاز الطبيعي قد يؤدي بها مستقبلا إلى عواقب ، ما لم يتم تدارك الأمر والتوجه نحو تحفيز الاستثمارات وتفعيل المزيد من الإصلاحات الضريبية و الجبائية لضمان استدامة الموارد المالية للدولة على المدى الطويل ،

بعيدا عن عوائد الوقود الاحفوري ، و مواصلة انجاز المشاريع والمخططات في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تحقيق توازن ونمو اقتصادي وتحرير الاقتصاد الجزائري نحو مزيد من الإنتاج.

رابعا اجراءات الحد من أثر التقلبات اسعار المحروقات على السياسة المالية:

لمواجهة الآثار الغير مرغوبة والتخلص من عجز الميزانية والارتباط الوثيق بين توجهات السياسة المالية وتقلبات أسعار المحروقات وتحقيق الأهداف المسطرة ، لجأت الدول النفطية ومن بينها الجزائر إلى إنشاء صناديق سيادية ، العامل المشترك فيها هو مصادر تمويلها التي تتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي (حسينة، 2019)، حيث أنشئت الجزائر صندوق ضبط الموارد (Resource Control Fund)، بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 والتي تنص على ما يلي " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد "(الشعبية، 2000)، وهو صندوق يتولى جمع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ، مقارنة بالمبالغ المتوقعة في قانون المالية ، بالإضافة إلى إيرادات أخرى مرتبطة بنشاط الصندوق. يخضع الصندوق لإدارة وتوجيه وزير المالية ، الذي يعدّ الأمر بصرف أمواله عند الحاجة.

ويهدف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى امتصاص الفوائض المالية المحققة عن طرق العوائد النفطية والغازية التي تفوق التوقعات ، على أن يتم استغلالها لسد العجز وتسوية الميزانية العامة للدولة وكذلك تسديد الديون الداخلية والخارجية أو التخفيف منها ، و يستخدم لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل مشاريع البنية التحتية ، وتحسين الخدمات العامة ، ودعم القطاعات الصناعية والزراعية ، وهذا من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني.

وبعد استحداث هذا الصندوق شجع الحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الانعاش الاقتصادي هدفها تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع عن طريق التوسع في الإنفاق العام والاستثمارات بعيدا عن قطاع النفط والغاز الطبيعي ، وأهمها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2020 وحتى سنة 2024، التي أصبحت الجزائر بفضلها تحتل مرتبة ثالث اقتصاد في افريقيا ، بمعدل نمو اقتصادي بلغ 3.8% ، وبنتاج داخلي خام قدر بـ 266.78 مليار دولار، احتياطي صرف قدر بـ 70 مليار دولار (AMR، 2022)، وتوجهت الحكومة الجزائرية إلى إصلاح النظام الجبائي المعمق والمتمثل في تبسيط الإجراءات وتوسيع

الوعاء الضريبي وتحسين مردوديته من أجل توزيع منصف للعبء بين الأعوان الاقتصاديين ، لضمان إعادة توزيع عادل للثروة الوطنية في سياق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تطوير القطاعات المساهمة في تطوير التنمية حيث ركزت الحكومة من باب الأولوية على قطاع الطاقة والمناجم وذلك لأجل ضمان الأمن الطاقوي من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى البعيد ، والتركيز على الانتقال الطاقوي من أجل انتقال ناجح وأمن أفضل ، وأيضا على قطاع الفلاحة من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنوع اقتصادي حيث ستركز أساسا في بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية و الفضاءات الغابية والصحراوية والهضاب العليا والمناطق الجبلية التي تنطوي على أثر ملحوظ في النمو الفلاحي ، وهو ما يعكس دور الصندوق وتوجهات السياسة المالية في البعد عن أثر تقلبات أسعار المحروقات وفك الارتباط بينهم.

خاتمة:

يحتل قطاع الطاقة مكانة استراتيجية هامة على الساحة الدولية ، لاسيما بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الجزائر ، حيث تعد عائدات النفط والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة وبرامج التنمية ، و يؤدي ارتفاع أسعار المحروقات إلى زيادة العوائد المالية للدول المصدرة ، مما يتيح لها تبني استراتيجيات توسعية في الإنفاق العام ، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي ، في المقابل تشكل الصدمات النفطية ، المتمثلة في انخفاض حاد في أسعار الطاقة ، تحديا كبيرا للاقتصاديات الريفية ، فتضطر هذه الدول إلى تقليص نفقاتها العامة ، مما قد يعيق مسار التنمية ويؤدي إلى حدوث الركود الاقتصادي. وأثبتت الدراسة أن قطاع الطاقة يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري ، لكنه يمثل في الوقت ذاته مصدر هشاشة في ظل تذبذب أسعار الطاقة عالميا ، لذا تسعى الجزائر إلى تنوع اقتصادها وتقليل اعتماده على قطاع الطاقة من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة . كما تولي الحكومة اهتماما كبيرا لتطوير مصادر الطاقة المتجددة ، بهدف تعزيز أمن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- تغيير أسعار المحروقات وتقليلها له أثار سلبية على فعالية السياسة المالية ومنه على النمو الاقتصادي ، لكن التغير يؤثر على المدى الطويل بينما التقلب له تأثير على المدى القصير.

- هناك علاقة بين التغير في سعر البترول الخام والغاز الطبيعي والإيرادات العامة للدولة على المدى البعيد ، وهو ما يؤثر حتميا في فعالية السياسة المالية.
 - بعد التطرق لمسار السياسة المالية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (2000-2022) والتي مرت بمرحلتين المرحلة الأولى من سنة 2000 وحتى سنة 2016 في هذه المرحلة لم تنجح الفوائض المالية المحققة من الربح النفطي في تغطية النفقات المتزايدة وكانت السياسة المالية غير فعالة مما يجعلها بعيدة عن تحقيق التنمية في البلد.
 - المرحلة الثانية من سنة 2017 وحتى سنة 2022 وهنا يمكن القول أن السياسة المالية كانت فعالة نوعا ما بفضل التوجه نحو تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات وتوجيه العائدات نحو الانفاق الاستثماري.
 - انفاق كل العوائد النفطية على الاستهلاك بشكل رئيسي ، يضع مستقبل الدول النفطية في وضع حرج ومن بينها الجزائر.
 - استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية ، يلعب دورا هاما في توجيه أدوات السياسة المالية نحو تحقيق فعالية وتطور في الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال تحسين التخطيط المالي وكذا تعزيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التوصيات :
- تشجيع الاستثمار المحلي وتوجيه الشباب نحو المقاولاتية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والمؤسسات الناشئة ، مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنويع المصادر المالية للميزانية.
 - اجراء التسهيلات الضريبية و تفعيل المزيد من الاصلاحات لضمان استدامة الموارد المالية للدولة على المدى الطويل والتحرر من التبعية النفطية.
 - مضاعفة الجهود من أجل مواصلة التجسيد الميداني لبرنامج الانعاش الاقتصادي ، خدمة للأهداف السامية من أجل بناء جزائر جديدة قوية ، آمنة ومستقرة ومزدهرة.

تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022

المراجع:

1. أحمد عبد السميع علام. المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق . الاسكندرية ، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 01. سنة (2012).
2. أسماء الجناني. ماهية السياسة المالية . مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02 ، 21. (جولية 2022).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية رقم 37. المادة 10 . سنة (2000).
4. العياطي جهيدة. تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي مقارنة قياسية حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف ، 155، سنة (2017)
5. المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق الاسكندرية ، مصر مكتبة وفاء القانونية الطبعة 01. سنة 2012 .
6. بن سنوسي مروان. تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1971-2020 باستخدام نموذج NARDL. مجلة المنهل الاقتصادي مجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، ص 93، سنة (2022)
7. طلاب انتساب. (1438). السياسة المالية في التشريع الاسلامي . أم القرى ، المملكة العربية السعودية، ص 12. سنة (2016)
8. محمد سليمان سلامة.. إدارة المالية العامة . عمان : دار المعنز ، الطبعة 01. سنة (2015)
9. مصالح الوزير الأول. الانجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي. الجزائر: الملحق 1. (أ). الجزائر: الوزير الاول ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . سنة (2022).
10. منصور شريفة. السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة اجزائر. جامعة وهران 02، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة (2016)
11. مهدي حسينة. دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016. مستغانم ، الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . سنة (2019).
12. بن عدة امحمد، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد : رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، سنة (2022).
13. إلهام بن عيسى، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13 ، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة (2023).

14. Intermediate Macroeconomics ،Frederic S. Mishkin and Michael S. Kesselman ،Prentice Hall , Edition ، 2022

15. Robert J. Barro and David B. **Macroeconomics** ، Gordon ، MIT Press ، 11th Edition ، 2021
16. N. Gregory Mankiw, **Principles of Macroeconomics** ، Worth Publishers ، 8th Edition ، 2023
17. AZADEH PAZOUKI, **Oil Volatility and Government Spending Behaviour in Oil-Exporting Countries**, A Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of Bournemouth University for the Degree of Doctor , Department of Accounting, Finance and Economics The Faculty of Management, Bournemouth University , July 2019
18. Serghei PODORVANIUC , **Analyse de l'impact du prix du pétrole sur les sphères réelle et financière de la Russie**, THÈSE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR DE L'UNIVERSITÉ DE MONTPELLIER En Sciences Economiques École doctorale « ECONOMIE ET GESTION » (EDEG) Unité de recherche « MONTPELLIER RECHERCHE EN ECONOMIE » (MRE), 2021 ;
19. Omo Aregbeyen , Bashir Olayinka Kolawole, **Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria**, Journal of Sustainable Development; Vol. 8, No. 3; Published by Canadian Center of Science and Education, 2015 ;

20. WAFA AMR (21 نوفمبر , 2022). صندوق النقد الدولي . تاريخ الاسترداد 04 أبريل, 2024 , من

خبراء الصندوق يستكملون بعثة مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria>